دلالة العطف والاستئناف الحرفيَّة وأثرهما في التركيب النحوي

Literal indications of conjunctive and resumption, and their impact on grammatical structure

فاتن طه خطاب
د. محمد ذنون يونس
أستاذ
جامعــة الموصــل – كليــة التربيــة للبنات– قسم اللغة العربية

Faten Taha Khattab
Dr. Muhammad Thanoon Younis
Professor
University of Mosul - College of Education for Girls - Department of Arabic Language

tonataha87@gmail.com
dr.m.thanon@gmail.com

تاريخ الاستلام ٢٠٢٢/٩/٤ **تاريخ القبول** ٢٠٢٢/٩/٢٢

الكلمات المفتاحية: حروف العطف، الاستئناف، التركيب النحوي.

Keywords: Conjunctions, Resumption, Grammatical structure.

الملخص

يمتلك كُلُّ حرفٍ من حروف العطف معنًى خاصًّا به، وعلى الرغم من ذلك فإنَّ تلك الحروف قد تتناوب في بعض الأحيان مع غيرها في إفادةِ المعنى، وتشترك هذه الحروف من حيثُ الحكم النحوي بإفادة تبعيَّة ما بعدها لما قبلها بأسلوب عطف النسق، وحين تأتي لتعطي معنًى آخر فإنَّها قد تؤثِّر في التركيب غير تأثيرها في المعنى الوضعي؛ كأنْ تجعل التركيب بعدها مستانفاً؛ لذلك ارتأينا أنْ نسلِّطَ الضوء على نماذج من حروف العطف وكان اختيار الحروف الأحاديَّة والثنائية لتكون عينةً للبحث الذي جاءَ تقسيمُه على خمسةِ مطالب، تليها خاتمةٌ بِأهمِّ نتائجِ البَحث، وانتهى البحثُ بِثَبْتٍ لِلمصادرِ والمراجعِ المُعتمدةِ، وكانتْ المَباحثُ مرتَّبةً كالآتي:

المطلب الأوَّل: دلالة حرف (الفاء).

المطلب الثاني: دلالة حرف (الواو).

المطلب الثالث: دلالة الحرف (أمْ).

المطلب الرابع: دلالة الحرف (أوْ).

المطلب الخامس: دلالة الحرف (بَلْ).

Abstract

Each of the conjunctions come with a meaning that is suitable for it,however sometimes it alternates with others in the benefit of the meaning, These letters share a grammatical rule by declaring the subordination of what comes after it to what came before it in a coordinated style and when it comes to another meaning it may affect the composition other than its effect on the descriptive meaning, as if you make the installation appellant. Therefore, we want to highlight examples of conjunctions, The monosyllabic and dual letters were a sample of the research which was divided into five demands, Followed by a conclusion with the most important results of the research which ended with validation of approval sources and references, the researchs were arranged as follows:

The first requirement: Letter indication (in Arabic Al-Faa)

The second requirement: Letter indication (in Arabic Al-Wow)

The third requirement: Letter indication (in Arabic Am (or))

The fourth requirement: Letter indication (in Arabic ao (or))

The fifth requirement: Letter indication (in Arabic Bl (but))

التمهيد

العطف والاستئناف

إنَّ العطف بمفهومه اللغوي يأتي لمعنى المَيل والثنْي[١]، "وهو مصدرُ عَطفْتَ الشَّيءَ على الشَّيءِ إذا أمَلْتَهُ إليه" [٢]، ومنه جاء مصطلح العطف النحويِّ الذي يتمثَّلُ بثنْي الثاني على الأوَّل، وحملُه عليه بأنْ يشترك معه في الإعراب والعامل، سواء كان عطفًا بالحرف أو بالبيان، و(حروف العطف)– وفق ما يطلقه عليها البصريون، أو (حروف النسق) كما سمَّاها الكوفيون– نوع من أنواع التوابع؛ إذ الأوَّل متبوع والثاني تابعٌ يتوسط بينهما أحد حروف العطف الرابطة، وهي: (الواو، والفاء، وأو، وأم، وبل، ولا، وثمَّ، ولكن، وحتَّى، وإمَّا الثانية)، تعطف مفردًا على مفردٍ أو جملةً على جملة، أو مفردًا على جملة أو عكس ذلك[٣].

وأمَّا الاستئناف في اللُّغة: فهو مِن استأنفت الشيء إذا ابتدأته[٤]؛ ومن حيث المصطلح فهو إمَّا استئناف نحويٌّ بأنَّ الكلام مبتدأً ولا يسبقه شيء، أواستئنافٌ بيانيٌّ إذا سبقه كلام؛ لأنَّ المستأنفَ يتنزَّل من سابقه منزلة الجواب لسؤال ناشيء عن الأول، ويقوم على عدمِ تعلُّق الجملة المستأنفة بما قبلها من حيثُ الإعراب مع ارتباطهما معنويًا[٥]، وهو ماثلٌ في الجمل المسبوقة بحروف العطف حين تأتي مستأنفةً للجملةِ بعدها، نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [الذاريات: ٢٤–٢٥]، فَإِن جملَة القَوْل الثَّانِيَة جَوَاب لسؤال مُقَدّر تَقْدِيره: فَمَاذَا قَالَ لَهُم؟ وَلِهَذَا فصلت عَن الأولى فَلم تعطف عَلَيْهَا"[٦].

وكلا العطف والاستئناف يتناوبان على هذه الحروف العشرة لكنَّ عينة البحث اقتصرت على ما كان من الحروف أحاديًّا وثنائيًّا.

---

(١) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيَّة، الجوهري: ١٤٠٥/٤.

(٢) شرح المفصَّل للزمخشري، ابن يعيش:٣/٥.

(٣) شرح المفصَّل:٤/٥، ونظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د. مصطفى حميدة: ١٨٨، ٢٠٠.

(٤) ينظر: الصحاح: ١٣٣٣/٤، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ١٠/٥.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الدسوقي: ١٢٢/٣، ومن أسرار الجملة الاستئنافية– دراسة لغوية قرآنية، د. أيمن الشوا: ٣٦.

(٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١هـ)، وبهامشه: شرح الخطيب على مغني اللبيب، د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب: ٤١/٥.

المطلب الأوَّل: دلالة حرف (الفَاء)

(الفاء) "حرفٌ مهملٌ"(١)، لا عملَ لهُ في مَدخولِهِ، ويأتي على ثلاثةِ أوجه:

١-العطْف؛ بَأنْ "تَضُمَّ الشَّيءَ إلى الشَّيءِ، كَما فَعلَتِ (الواو)، غيرَ أنَّها تَجعلُ ذلك مُنسَّقًا بَعضُه في إثرِ بَعْض"(٢)؛ ويُفادُ من (الفاء العاطفة) معنى الترتيبِ والتعقيبِ أو السَّببية، ومعنى السَّببية أنَّ وقوعَ ما قبلِها عِلَّةٌ وسَببٌ لِما بَعدَها، ويَغلِب على مَدخولِ السَّببيَّةِ أنْ يكونَ جملةً أو صِفةً، وذلك نحو: (أعطيتُهُ فشَكَرَ)(٣).

٢-الرابط لِلجواب، وهي التي تكونُ جَوابًا لِـ(إنْ وأخواتها)، ولِـ(أمَّا) التفصيليةِ المُتضمِّنةِ معنى الشرطِ، ويُفادُ من هذه (الفاء) الرَّبطُ لِجملة الجوابِ بالشرطِ حينما يتعذَّرُ أنْ تكونَ جُملةُ الجوابِ شَرطًا.

٣-الفاء الزائدة، وهي التي يكون دُخولُها في الكلامِ كَخروجِها مِنهُ مِن حيثُ التأثيرُ الإعرابي، نحوُ: (أخوكَ فَوجِدَ)(٤).

وقد أوردَ ابنُ هِشام دَلالةَ الاستئنافِ التي يُرادُ بها قَطعُ اللاحقِ عنِ السابقِ ضِمنَ تنبيهاتٍ مُفردةٍ مِن خِلال شاهدٍ يوضِّحُ الصِّلةَ بين الاستئنافِ والتوجيهِ الإعرابي؛ وذلك في بيت لِجميل بثينة، يقولُ فيه(٥):

ألم تسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَينطِقُ وَهلْ تُخبِرنْكَ اليومَ بَيداءُ سَمْلَقُ

بِرفعِ الفعلِ (يَنطقُ) وتقديرِ مُبتدإٍ مَحذوفٍ؛ أي: (فهُو ينطقُ) بوصفه كلامًا مستأنفًا، واحترزَ بِالاستئنافِ عنِ المعاني الأُخرى المُحتمَلةِ لـ(لفاء)، إذ " لَو كَانَتْ لِلعَطْف لَجُزِمَ مَا بعْدَهَا، وَلَو كَانَتْ لِلسَّبَبِيَّة لَنُصِب"(٦)؛ والتوجيهُ لِمعنى العطْفِ بالتشريكِ بينَ الأفعالِ المُفردة يُوجِبُ جزمَ الفعلِ (يَنطق) بالسكون؛ لِعطفِه على (تسألْ) المجزومِ بـ(لم)، ومن هنا كانتْ تَنْحيَةُ النحاةِ دَلالةَ العَطفِ بينَ الفِعلين؛ لِعدم صلاحيةِ معنى التشريك: " لِأنَّ العطفَ يجعلُ معنى

(١) مغني اللبيب: ٤٧٥/٢.

(٢) الكتاب، سيبويه: ٢١٧/٤، وينظر: من أسرار حروف العطف في الذكر الحكيم -الفاء وثمَّ-، د. محمد الخضري: ١٧.

(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، عُضيمة: ٢٢٢/٢/١.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٤٨٩/٢، ٤٩٩/٢، ومعاني الحروف، الرُّماني: ١٨.

(٥) ديوان جميل بن معمر: ١٤٥، وينظر: شرح شواهد المغني، السيوطي: ٤٧٤.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٥١٠/٢-٥١١.

المعطوفِ كَمعنى المَعطوفِ عليه"[١]، أي: (ألم تسألِ الرَّبعَ؟ وألم ينطقِ الرَّبعُ؟)؛ إذ يُصبِحُ الاستفهامُ التقريريُّ مُسلَّطًا على النُّطقِ كذلك، في حين أنَّ قصْديةَ المُتكلِّمِ تُوحي بالاستفهامِ عن السُؤال لا غير، والنُّطقُ نتيجةٌ حتميَّةٌ عنهُ، وممَّا استدلَّ بهِ ابن هِشام على هذه القصْديَّةِ، بيتًا من الرجز[٢]:

فالشَّعْرُ صَعْبٌ وطويلٌ سُلَّمُهْ إذا ارْتقَى فِيهِ الَّذِي لَا يَعلمُهْ

زَلَّتْ بِهِ إِلَى الحَضيضِ قَدَمُهْ يُرِيد أَنْ يُعْرِبَه فَيُعْجِمُهْ

الذي نسَبهُ لِبابِ عَطْفِ الجُملِ دونَ الأفعال، بتقديرِ: " (فَهُوَ يعجمه)، وَلَا يَجوزُ نَصْبُه بِالعَطْفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ يُعجِمَه" [٣]

وأمَّا امتناعُ توجيههِ لِدَلالةِ السَّببيَّةِ في (الفاء)؛ فلِأنَّ التركيبَ الإنشائيَ الطَّلبيَ الواردَ بطريقِ الأمْرِ أو النَّهي أو العَرْضِ أو النَّفي أو الاستفهامِ يُوجِبُ نَصبَ الفعلِ الواقعِ بعدَ (الفاء) بِـ(أنْ) مُضمرةً[٤]، وهنا جاءَ بِطريقِ الاستفهام المتبوعِ بجملة فعليَّة لا اسميَّة، وعلى الرغم من ذلك فإنَّ الفعل بعد (الفاء) لم يكنِ منصوبًا؛ إذْ إنَّه لَمَا لَم تُسمَعْ روايةُ النَّصبِ لِهذا الفعلِ انتفتْ عنِ (الفاء) دَلالةُ السَّببيَّةِ، في حين أنَّ الرضيَّ (ت٦٨٦هـ) لم يُسلِّمْ بِصحةِ الاحترازِ مِنَ السَّببيَّةِ لِعلةِ الرَّفعِ، فقدْ تَحققَّتِ السَّببيَّةُ مع رفعِ الفعلِ في قوله تعالى:﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾[المرسلات:٣٦][٥]، بـ(النون) في المُصحف، فجازَ في قِراءتِها الوجهان[٦]، " وقدْ يَبقى ما بعدَ (الفاء السَّببيَّةِ) على رَفعهِ قليلًا [...]، ومعنى الرَّفعِ فيهِ كَمعنى النَّصْب"[٧]؛ أي: أنَّ السببيَّة قد تحتملُ مع غيرِ النَّصبِ، والصحيح أنَّ (الفاء) هنا لمجرَّدِ العطفِ، ومعطوفها شريك في النفي مع المعطوف عليه، كأنَّه قيل: (لا يؤذن لهم ولا يعتذِرون)، والعطف واقعٌ بين لفظي الفعل، فرفِعَ الأوَّلُ لِرفعِ الثاني، وأمَّا وجوب نصْبِ (يعتذرون) فهو على تقدير ما بعد

---

(١) التبيان في إعراب القرآن، العكبري: ٧٦٣/٢، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١/ج٢/ص ٢٤٢.

(٢) ديوان الحطيئة (ت٤٥هـ)، من بحر الرجز، قافية الميم: ٣٥٦، وينظر: مغني اللبيب: ٥١١/٢.

(٣) مغني اللبيب: ٥١١/٢.

(٤) ينظر: معاني الحروف: ١٧.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية، رضي الدّين الاستراباذي: ٦٦/٤.

(٦) ينظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن، الطبري: ١٤٢/٢٤، والمحرِّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية: ٤٢٠/٥.

(٧) شرح الرضي على الكافية: ٦٦/٤، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/٢/ ٢٤٤

(الفاء) مصدرًا معطوفًا على مصدر مؤوَّلٍ قبلها، والنفي واقعٌ على المعطوفِ دونَ المعطوفِ عليه، وذلك لاحتمالِ معنى: (لا يؤذنُ لهم بالاعتذار فكيفَ يعتذرون؟)[١].

ونفْيُ ابنِ هِشام للسببيَّة مبنيٌّ على ما قالهُ سِيبويه (ت١٨٠هـ) بأنَّه: " لم يَجعلِ الأوَّلَ سَبباً لِلآخِر، ولَكنَّه جَعلَهُ يَنطِقُ على كُلِّ حَالٍ، كأنَّهُ قال: فَهُوَ ممَّا يَنطِقُ، كما قال: ائتني فأُحدِّثُكَ، فَجعلَ نفسَهُ مِمَّن يُحدِّثُه على كلِّ حَال"[٢]؛ فالرَّبْعُ يُجيبك سواءٌ سَألتَه أم لمْ تَسْألْه، "وإنَّما جَعلَ العَربُ معنى الرَّفعِ غيرَ معنى النَّصبِ؛ رَعيًا لِلأكثرِ مِن كلامِ العَرَب"[٣].

وهكذا كانتْ عِنايةُ الفِكرِ النَّحويِّ بالدَّلالة جنبًا إلى جَنبٍ مع العِنايةِ بالإعراب؛ وكانَ الاحترازُ من خطأ الدَّلالة أمرًا يؤخذ بالحسبان؛ لِأنَّها تَصبُّ في تشكيلِ التركيبِ النَّحوي؛ وتَوخي ابنِ هشام الحَذرَ في توجيهِ دَلالةِ (الفاء) جَعلَهُ يُصنِّف حُضورَها في الشاهد الشعري ضِمن دَلالة الاستئنافِ على أنَّ الفِعلَ مُستأنفٌ، وبناءً عليه: " تَرجِعُ عِندَ التحقيقِ لـ(لفاء) العاطفةِ لِلجملِ بِقصْدِ الرَّبْطِ بينَها" واعتُدَّ بالرفعِ لِلفعلِ (ينطقُ)؛ لِأنَّ " المُعتمَدَ بالعطفِ الجُملُ لا الفِعلُ"[٤]، ويقدَّرُ في (يَنطق) الضميرُ (هو) العائدُ على (الرَّبع)؛ إشارةً لِعطفِ الجُمل[٥]، وظَهرَ أنَّ لِمعنى (الفاء) في بيتِ جميلٍ أثرًا في تحديدِ مَقصديةِ الشاعر، بخلافِ توجيهِ التشريكِ في المُفردَات، أو التسبُّبِ عنها، وكلُّ هذه المعاني لَها آثرٌ على صعيدِ التوجيهِ الإعرابيِّ والعَلاقة الإعرابيَّةِ الدَّالةِ على ذلكَ المَعنى المُرَاد، وبذلك يتضح أثر دلالةِ الحرف في التوجيه الإعرابي.

المطلب الثَّاني: دلالة حرف (الواو)

لوحِظَ عندَ تقسيمِ (الواو المفردة) لدى ابنِ هِشام أنَّها تتنوعُ إلى خَمسةَ عشرَ قِسمًا، في حِين ذكرَ في مُستهَلِّ بابِها أنَّ أقسامَها أحدَ عشرَ؛ وذلك لِاقتصارهِ في البدايةِ على ما يَدخلُ منها ضِمن حروفِ المعاني[٦]، ثمَّ أتْبعَ بعضًا من (الواوات) التي لا تنتمي لِحروف

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هِشام: ٣٢٢-٣٢٤، وحاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هِشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، السجاعي: ١٣١، ومعاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٣٣٠/٣.

(٢) الكتاب: ٣٧/٣، وينظر: مغني اللبيب: ٥١١/٢، ومعاني النحو: ٣٢٩/٣.

(٣) البحر المحيط، أبو حيَّان الأندلسي: ٣٩٩/٨، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢٤٧.

(٤) مغني اللبيب: ٥١٢/٢.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٥١٢/٢، وحاشية الدسوقي: ٣٣/٢.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٣٥١/٤-٤٢٠.

المعاني، ولم يَقم تقسيمُه على أساسِ العملِ وعدمِ العملِ، بل على أصالةِ الدَّلالةِ في الحرف وكثْرةِ ورودِها معُه.

ولمَّا كانتِ (الواو) أمَّ حروفِ العطْف، والعطْفُ أصلُ أقسامِها وأكثرُها ورودًا من بين معانيها، كان من المحتَّمِ أنْ يَبدأ التقسيمَ بها، حتَّى توالتْ بعدها (الواو) الاستئنافية، والمعيَّة، وهذه الدَّلالات هُنَّ اللَّاتي وردَ احتمالُهنَّ في القول المأثور: (لا تأكلِ السَّمكَ وتشرب اللبنَ) [1]، إذ يقول ابنُ هشام: "وَالثَّانِي وَالثَّالِث من أَقسَام (الوَاو): واوان يرْتَفع مَا بعدهُمَا، إِحْدَاهُمَا: (وَاو) الِاسْتِئْنَاف، نَحْو:[...](لَا تَأْكُلِ السّمكَ وتشربُ اللَّبن)، فِيمَن رفع [تشرب] [...]؛ إِذْ لَو كَانَتِ (الوَاو) لِلعَطْف[...] لَانتصبَ أَو انجزمَ (تشرب)"[2]، فكان الإعرابُ فرعًا عن المعنى الذي تَدُلُّ عليه (الواو)، وتغيُّرُ المعنى تابعٌ لِمقصَدِ المُتكلِّم، ويُنْبِئُ عن المعنى بعلاماتٍ إعرابية تكشِفُ لِلمُتلقي مَقاصدَهُ، فإنَّ عدمَ معرفةِ مُناسبةِ القول المأثور يَفسُح المَجالَ لِتعدُّد وِجْهاتِ المعنى؛ مما يُفضي لِتعدُّدِ الإعراب واختلافِ علامتهِ في الفعل (تشرب).

وإنَّ (الواو) المقصودَ بها الاستئناف: "هي (الواو) التي يكون بعدَها جملةٌ غيرُ متعلِّقةٍ بما قبلَها في المعنى، ولا مشاركةٍ له في الإعراب" [3]؛ فيُقطَعُ ما بعد (الواو) عمَّا قبلها، ويكون النَّهي عن أكلِ السَّمكِ لا غير، ومن ثَمَّ تُستأنف إباحةُ شُرْبِ اللبن، والمَعْنى (وَلَك شربُ اللَّبن)، وذلك لِعدمِ دُخولِ حرفِ النَّهْي على ما بعد (الواو)[4]، والفعل هنا مرفوعٌ على أنَّه خبرٌ لضمير منفصل تقديره: (وأنت تشربُ)؛ "وَذَلِكَ إِمَّا لقصدهم إِيضَاحَ الِاسْتِئْنَاف، أَو لِأَنَّهُ لَا يُسْتَأْنفُ إِلَّا على هَذَا التَّقْدِير، وَإِلَّا لَزِمَ الْعَطفُ الَّذِي هُوَ مُقْتَضى الظَّاهِر"[5].

إذن المعنى الذي يُحقِّقُه الاستئناف يلْزمُ فيهِ التقدير، في حين أنَّ العطْفَ بالنهي عن الجميع يَظهرُ عن طريق اللفظ ولا يحتاج إلى تقدير، وهو القصْدُ الثاني الذي يترشَّحُ في التركيب؛ أي: النهي عن أكلِ السمك، وعن شُرْب اللبن، سواءٌ أكانا مُجتمعَينِ أم مُنفردين[6]، "وإِنَّما جئتَ بـ(الواو) لِتضُمَّ الآخِرَ إلى الأوَّل وتَجمعَهُما، وليس فيه دَليلٌ على أنَّ أحدَهما قبلَ الآخَر"[7].

---

(١) ينظر: المقتضب، المبرِّد: ٢/٢٥، والجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: ١٥٨، والمعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، د.عبد العزيز عبده: ٤٩٤.

(٢) مغني اللبيب: ٤/٣٧٤.

(٣) الجنى الداني: ١٦٣.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٥/٥٠٣.

(٥) المصدر نفسه: ٥/٢٢٨.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣/٤٣، والمقتضب: ٢/٢٥، ومعاني النحو: ٣/٣٣٠-٣٣١.

(٧) الكتاب: ٣/٤٢.

وبناءً على معنى مُطلق الجمع الذي تنفرِدُ بِه (الواو) يكونُ إعرابُ الفعلِ جزمًا بالسكون بحرف النهي (لا)؛ لأنَّه معطوفٌ على الفعل (تأكلْ) من جهة اللفظ.

وأمَّا القصْدُ الثالثُ لِـ(الواو) فهو النهي عن الجمْعِ بينَ أكْلِ السَّمكِ وشُرْبِ اللبن بالمعيَّةِ، بتقدير: (لا تأكلِ السَّمَكَ مع شُرْبِ اللبن)، بإباحةِ أكلِ السَّمَكِ على حدةٍ، وشُرْبِ اللبن على حدةٍ[١]، وتأثيرُ هذه الدَّلالةِ على الإعراب حاضرٌ في نصْبِ الفعلِ (تشْرب) بـ(أنْ) المُضمرة وجوبًا بعد (الواو)، ويُصبِحُ المعطوفُ مَصدرًا مُؤولًا من (أنْ والفعل) في موقع المفعول معه[٢]، و"الجَوابُ بِـ(الْوَاو) يُوجب (أَنْ)؛ لِأَنَّ (الوَاو) لِلعَطْف، وَقد بَيَّنَّا أَنَّ حُرُوفَ العَطْفِ لَا تعْملُ شَيْئا، وَإِذا وجَدْنَا الفِعْل مَنْصُوبًا بعْدهَا، وَجبَ أَنْ يكونَ مَنْصُوبًا بغَيْرهَا، وَهُوَ (أَنْ)، كَمَا قُلْنَا فِي (الفَاء)، وَأَنَّكَ تُقدِّرُ مَا قبلهَا تَقْدِيرَ المصْدرِ، كَقَوْلِك: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبنَ)؛ أَي: لَا يكُنْ مِنْكَ أكلٌ وَشُربٌ"[٣]؛ على رأي من أجاز ذلك؛ في حين أنَّ أكثرَهم يَشترطُ اسميَّة ما بعد (الواو) حتى يكونَ مفعولًا معه[٤]؛ إذ يُعرِّفون (المفعول معه)، بأنَّه: "اسمٌ فضلةٌ بعد (واو) أُريدَ بها التنصيصُ على المَعيَّة مسبوقةٍ بِفِعْل، أو ما في حروفِه ومعناه"[٥]، ومثَّلوا لَهُ بـ(سِيري والطريقَ مُسرِعةً)[٦]، على أنَّ ابن هِشام أطْلعَنَا على رأيٍ لِبدرِ الدِّين ابن مالك (ت٦٨٦هـ)، وهو أنَّ دَلالةَ النصْبِ قد تَحضُر مع تقديرِ الاستئناف، وهو: (لا تأكلِ السَّمكَ وأنتَ تَشرَبُ اللَّبنَ)، لكنْ على معنى (الواو الحاليَّة)[٧]، واعتُرِضَ رأيُهُ؛ بِأنَّ (واو الحال) لا تدخلُ على المُضارعِ المُثْبتِ، فضلًا عن أنَّه "مُخَالفٌ لِقَولهم؛ إِذْ جعلُوا لِكُلٍّ من أوجه الْإِعْرَاب معنى"[٨].

إنَّ معاني الحُروفِ التي يُؤسِّسُ لها المُتكلِّم قَبلَ شُرُوعِهِ بالحديث تقودنا إلى آلياتٍ إعرابيَّةٍ مُتشعِّبةٍ، وضَعَ لها النحاةُ أُسسًا وقواعدَ تَفْتحُ شفْرةَ التركيبِ لِلمُتلقي، و(الواو) مع أنَّها

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤٢/٣، والمقتضب: ٢٥/٢، واللباب في علل البناء والإعراب، العكبري: ٢٢/٢.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هِشام: ٣٣١.

(٣) علل النحو، ابن الورَّاق: ٤٣٣.

(٤) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني: ٢٢٢/١، وحاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصَّبَّان:١٩٨/٢.

(٥) شرح قطر الندى، ابن هِشام: ٣٨٢.

(٦) ينظر: شرح الأشموني: ٢٢٢/١.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم: ٤٨٦، ومغني اللبيب: ٥٠٣/٥.

(٨) مغني اللبيب: ٥٠٣/٥.

حرفٌ غيرُ عاملٍ باتفاقِ النحاة[1] إلَّا أنَّها أثْرتْ الكلامَ بما تؤدِّيه مِن معانٍ مختلفة ضِمنَ التركيبِ الواحدِ؛ وذلك بحسْب تعدُّدِ مقاصِد من أُثِرَ عنه قَوْلُ: (لا تأكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَب اللَّبنَ)؛ وبناءً على المعاني المَفهومةِ تُرسَمُ الخطوطُ العريضةُ لِعَلاقةِ الفِعل بالتركيب، إذ يجعلُ استئنافُ الكلامِ بعدَ (الواو) التركيبَ جملةً اسميَّةً لا مَحلَّ لَها من الإعراب؛ لأنَّها مُنقطِعةٌ بالاستئناف، وعاملُ الفِعلِ (تشرب) مَعنويٌّ؛ لأنَّه فعلٌ مضارع مجرَّدٌ عن الناصب والجازم، والجُملةُ الفِعليةُ المُستأنفةُ لا مَحلَّ لَها من الإعراب غيرُ تابعةٍ لِما قبلَها.

في حين يكونُ تَركيبُ (تشرب) مع معنى النهي بِالعطْفِ والتشريكِ جُملةً فِعليَّة، وهي أيضًا لا مَحلَّ لها من الإعراب؛ لأنَّها معطوفةٌ على جملةٍ فعليةٍ ابتدائية، وعاملُ الفِعلِ لَفظيٌّ ظاهرٌ وهو الأداة (لا) الناهيةِ الجازِمة[2]؛ لأنَّ العاملَ في المعطوفِ عليه هو العاملُ في المعطوفِ.

ومع معنى المعيَّةِ بالنهي عن الجَمْعِ بينَ الأكلِ والشُّربِ يكونُ ما بعد (الواو) مُفردًا– ليس جملة– ناتجًا عن مصدرٍ مؤوَّلٍ من (أنْ والفعل)، وعاملُ الفعلِ لفظيٌّ مضمر، والقولُ فيه على آراء، أوَّلها: وهو الأشْهرُ، أنَّ العاملَ هو الحرف المصدريُّ الناصِب (أنْ)، وثانيهَا: أنَّ (واو المعية) نفسها عاملةٌ النصْبَ في الفِعل، ورأيٌ ثالثٌ لِلفراء (ت٢٠٧هـ) يقولُ بالنصْبِ على (الخِلاف)، ولو لم يُحذفِ العاملُ وهو (لا) الناهية، أو (أنْ) الناصبة؛ لَفُهِمَ المعنى من دون الحاجةِ إلى الإعراب؛ إذ اللبْسُ جاء من حَذفِ العامِل[3].

ووجَّه ابنُ هِشام رأي بدر الدِّين ابن مالك (ت٦٨٦هـ) الذي قدَّر معنى المعيَّة لِـ(الواو) بـ: (لا تأكلِ السَّمَكَ وأنتَ تَشْربُ اللَّبنَ)، بِقصْديَّة معنى الحاليَّة في (الواو)، ثمَّ اعْتَرضَ على الرأي بِدخولِ (الواو) على فعلٍ مُضارعٍ مُثْبَتٍ، فضلًا عن أنَّ العَلاقة بين الإعرابِ والمعنى وَطيْدَةٌ.

وهكذا يتَّضِحُ ما في التركيبِ من مُقارباتٍ دَلاليَّةٍ تَنصبُّ في ميدان العلاقاتِ النَّحويَّة، وتؤثرُ في تغيُّر المواقِع الإعرابية، ويظهرُ فرْق (واو) العطف عن (واو) المعيَّةِ و(واوِ) الاستئناف أنَّ العاطفة تدخلُ على المفرداتِ والجُمَل، وتعتمد في الإعراب على ما

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري: ٢٠٦، والفروق النحوية في اللغة العربية– دراسة في وظائف المفردات–، شهاب إبراهيم: ١٦٨.

(٢) ينظر: علل النحو: ١٨٧، ومغني اللبيب: ٣٩/٥–٤٠، والعوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، الجرجاني،: ١٩٥، ومن أسرار الجملة الاستئنافية: ٣٥.

(٣) ينظر: معاني الحروف: ٦٤، واللباب في علل البناء والإعراب :٢٢/٢، وشرح المفصَّل: ٢٣٢/٤–٢٣٣.

عطفت عليه، وقد يكون لها محلٌّ من الإعراب أو لا يكون، أمَّا (واو) المعيَّة فلا تدخل إلا على المفرد أو ما يُؤوَّل بمفرد، و(واو) الاستئنافِ تباشِرُ الجُمل لا غير [١].

المطلب الثَّالث: دلالة الحرف (أمْ)

وَرَدَ الحرفُ (أمْ) في العربيةِ على أربعة أوجه، ذكرها ابن هِشام في المغني، هي:

١- (أمْ) المُتصلة.

٢- (أم) المنقطعة.

٣- (أم) الزائدة.

٤- (أم) المُعرِّفة [٢].

على أنَّ مجيئها في القرآن الكريم اقتصرَ على نوعين، هما (المتصلة والمنقطعة)[٣].

و(أم) عند سيبويه (ت١٨٠هـ): "لا يكون الكلام بها إلاَّ استفهاماً، ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين؛ على معنى: أيُّهما وأيُّهم، وعلى أنْ يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأول"[٤]، وبهذا يكون سيبويه قد نصَّ على ذِكْرِ معنيَي (أمْ) التي تكون متصلةً ومنقطعة.

وتسميةُ (أمْ) بِالمتصلة والمنقطعة: "إنَّما لأمرٍ خارجٍ عنها"[٥]؛ وذلك لِربطِها بينَ ما يَسبقُها وما يأتي بعدَها؛ إذ المتصلة واقعةٌ بين شيئينِ أو أشياءَ لا يُكتفَى بأحدِها، وحقيقةُ الأمرِ أنَّها مسبوقةٌ بكلامٍ مُشتمِلٍ على إحدى الهمزتين (همزةُ التسوية، أو همزة الاستفهام).

فإنْ كان مُراد المتكلِّم التَّسويةَ بينَ ما قبلها وما بعدها قدَّمَ عليها الهمزةَ المُقترنةَ بلفظِ (سواء)، كقوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ ﴾[المنافقون:٦]، وإنْ كان مرادُه الاستفهامَ عن مجهولٍ تصوريٍّ يُطلَبُ تعيينُه قدَّمَ عليها همزة الاستفهام، نحو: (أزيدٌ

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ١٥٧، ١٦٢، ١٦٣، والإنصاف: ٢٠٥، من أسرار الجملة الاستئنافية – دراسة لغوية قرآنية–، د. أيمن الشوا: ٢٨–٢٩.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢٦٥/١–٣٠٩ ، والجنى الداني: ٢٠٤.

(٣) ينظر: أثر دلالات حروف العطف في التفسير– دراسة نحوية دلاليَّة، أطروحة دكتوراه، طارق قريش، بإشراف: أ.د. صلاح الدين رزَّال، جامعة محمد لمين باغين، سطيف ٢، الجزائر، ٢٠١٧–٢٠١٨م: ٢٣٠.

(٤) الكتاب: ١٦٩/٣.

(٥) شرح التصريح على التوضيح، الوقَّاد: ١٧١/٢.

في الدارِّ أم عمروٌ؟)[١]؛ " لِأَنَّك إذا قلت: أيُّهما عندك، وأيَّهما لقيت؟، فأنتَ مُدَّعٍ أنَّ المسؤول قد لَقيَ أحدَهما، أو أنَّ عنده أحدَهما، إلاَّ أنَّ علمَكَ قد استوى فيهما لا تدري أيُّهما هو"[٢] ، والمتصلة على مذهب الجمهور تنتظم مع أحرف العطف[٣].

وأمَّا المنقطعة فهي: "التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين"[٤]، ويَقصُد المتكلم بِلفظها معنى الإضراب كـ(بل)[٥]؛ و"لذَلِك لَا تَجِيء مُبتَدأَة، إِنَّمَا تكون على كَلَام قبلهَا مَبْنِيَّة استفهامًا أَو خَبرًا" [٦]، وفَصَّل ابن هِشام في أصناف ما قبلَها، فذكرَ أنَّه: إمَّا خبرٌ محضٌ، أو همزة بغير استفهام، أو استفهام بغير الهمزة[٧].

ولمَّا ذكر الإضراب بها وأنَّه المعنى الذي لا يفارقها قال: " ثمَّ تَارَة تكون لَهُ مُجَردًا، وَتارَة تَتَضَمَّن مَعَ ذَلِك استفهامًا إنكاريا أَو استفهاما طلبيًّا"[٨] .

وأوردَ ابنُ هِشام شاهدًا قرآنيًا ذكرهُ الزمخشري (ت٥٣٨هـ) يحتمل فيه لفظ (أم) دَلالتي الاتصال والانقطاع، وهو قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[البقرة:٨٠]، ومناسبةُ الآيةِ أنَّها ردٌّ على جزمِ اليهودِ بعدمِ ورُودِهم جهنَّم إلا أيامًا قليلة جزاء عبادتهم العجل[٩]، فوردَ على لسانهم: ﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾[البقرة:٨٠]، والمعنى العام للآية: "قالَ اللهُ لِنبيِّهِ مُحمَّد (ﷺ): قُلْ يَا مُحمَّد لِمعشر اليهود: (أَتَّخذتُم عند الله عهدًا؟): أأخذتم بما تقولون من ذلك من الله ميثاقًا؟ فالله لا ينقضُ ميثاقَه، ولا يُبدِّلُ وعدَه وعقدَه، أمْ تقولونَ على الله الباطل جهلًا وجراءةً عليه؟"[١٠].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢٦٥/١-٢٦٧، والفروق النحوية في اللغة العربية: ١٥٦، وأثر دلالات حروف العطف في التفسير – دراسة نحوية دلاليَّة، (أطروحة دكتوراه): ٢٣٠.

(٢) الكتاب: ١٦٩/٣.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٢٠٥.

(٤) المصدر نفسه: ٢٠٥.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢٨٨/١.

(٦) الجمل في النحو، الخليل: ٣٢٠.

(٧) ينظر: مغني اللبيب:٢٨٧/١-٢٨٨.

(٨) المصدر نفسه:٢٨٨/١.

(٩) ينظر: جامع البيان: ٢٧٩/٢.

(١٠) جامع البيان: ٢٧٩/٢.

وتعليق الزمخشري على موطن الشاهد هو أنَّ: "(أمْ) إمَّا أنْ تكونَ مُعادِلةً بمعنى: أيُّ الأمرينِ كائن على سبيل التقرير؛ لِأنَّ العلمَ واقعٌ بِكونِ أحدِهِما، ويجوز أنْ تكونَ مُنقطعَةً"(١).

ومع قصد التشريك بدَلالة (أمْ) على الاتصال يُحمَلُ الاستفهام بالهمزة في (أتخذتم؟) إلى المجاز ويكون تقريرًا، بأنْ يُجعَل الكلامُ كالمُتردَّدِ في تعيينه على سبيل التقرير(٢)، "ويُحمَل المخاطَب على الإقرار بما يعرفه"(٣) فلمَّا حصل العِلم بتعيين افترائهم على الله سبحانه وتعالى باتخاذهم العهد معه، انتفت حقيقة الاستفهام بـ(الهمزة وأم المتصلة) بأنْ يتساوى الأمران عند المستفهِم فيطلبُ تعيينَ أحدهِما، وبناء على الاتصال والمعادلة بين: (أم تَقُولون) و(أَتَّخَذتم) يكون التركيب بعد (أم) متعلِّقًا بما قبله أعني (أتخذتم) الواقع مفعولًا به مقولًا للقول على طريق العطف بالأداة (أم)(٤) بين الجمل الفعلية، وقد عطفت الجملة المضارعيَّة على الماضيَّة، فشاركتها في الحكم الإعرابي، ويكون التقدير: "أيُّ هذين واقع ؟ أإتخاذكم العهد عند الله ؟ أم قولكم على الله ما لا تعلمون؟"(٥)، ويكونُ الاستفهام تصوريًّا، وإنْ دخلت الهمزة على جملتين فعليَّتين؛ لأنَّ المقصودَ بيانُ أحدهما.

وأمَّا إنْ قصد بها الإضراب والدلالة على الانقطاع بتقدير(بل والهمزة)؛ أي: (بل أتقولون على الله ما لا تعلمون؟) يكون الاستفهام مجازيًّا أيضًا لكن قُصِد به الإنكار المُنزَّل منزلة النفي؛ لأنَّ الله تعالى لمَّا وجَّه الرسولَ (ﷺ) بأنْ يُحاجِجَ اليهودَ لم يكن لِيضعَه (ﷺ) موضع المستفهِم؛ كونه (ﷺ) يعلم: "أنه قد وقع منهم (قولهم: على الله ما لا يعلمون)، فأنكروا عليهم صدور هذا منهم"(٦)، في حين أنَّ الدماميني (ت٨٢٨هـ) يعدُّه تقريرًا أو توبيخًا، ويفرِد الاستفهام بالهمزة قبل (أم) بالإنكار.

---

(١) الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ٨٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٤٤٥/١.

(٣) حاشية الدسوقي: ١٢٦/١.

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي: ١٢٦/١، وإعراب القرآن الكريم، أحمد الدعاس- أحمد حميدان- إسماعيل القاسم: ٣٦/١.

(٥) البحر المحيط: ٤٤٥/١، وأثر دلالات حروف العطف في التفسير-دراسة نحوية دلاليَّة، (أطروحة دكتوراه): ٢٣٠.

(٦) البحر المحيط: ٤٤٥/١، وينظر: مفاتيح الغيب، الرازي: ٥٦٧/٣.

وما يعنينا هنا هو أثرُ دَلالة (أم) على الانقطاع وعلى انفصال ما بعد (أم) عمَّا قبلهَا بالإضراب، واستقلاله بنفسه لِكونه جملة تامَّة[١]؛ ولأنَّ الاستئناف لا يكون إلَّا بالجمل؛ لذلك لا تدخل (أم) المنقطعة الابتدائية على مفرد، ويتحوَّلُ الاستفهام من التصوِّر إلى التصديق في كلا الاستفهامين، إذ يكون المطلوب التقرير بمضمون الجملتين والاعتراف بالحُكمِ الواردِ فيهما من دون تعيينِ أحدِهما، وبهذا أثرت دلالة (أم) المتصلة والمنقطعة في التكوين التركيبي للجملتين، ففي الاحتمال الأوَّل تكون عاطفة، بخلاف الاحتمال الثاني الذي تكون داخلةً على جملةٍ مستأنفةٍ؛ فضلًا عن التغيُّرِ من دلالة المطلوب التصوريِّ إلى دلالة المطلوب التصديقي، ومن دلالة التقرير إلى الإنكار[٢].

المطلب الرَّابع: دلالة الحرف (أو)

استهلَّ ابن هشام الحديث عن الأداة (أو) بذكْرِ ماهيَّتِها وفائدتِها في تعليقِ الكَلِمْ؛ وأنَّها حرفُ عطْف، ثمَّ أسند للمُتأخرينَ القولَ في إيصالِ معانيها إلى (اثني عشرَ) معنًى[٣]على أنَّ: " التَّحْقِيقَ أَنَّ (أَو) مَوْضُوعَةٌ لأحدِ الشَّيْئَيْنِ أَو الْأَشْيَاء وَهُوَ الَّذِي يَقُولُهُ المُتقدِّمون، وَقد تخرُجُ إِلَى معنى (بل)، وَإِلَى معنى (الْوَاو)، وَأما بَقِيَّةُ المعَانِي فمُستفادةٌ مِن غَيرِهَا"[٤] ؛ إذن دلالتُها على أحد الشيئين هي الأصل، نحو قولك: (جاءني زيدٌ أو عمرٌو) ما لم تُحمَل في التأويلِ على معنىً آخر؛ ولِما يُفهَمُ من السياقِ والقرائن مِن أثرٍ في تحديد إعرابها، وأثرها في اختلاف التراكيب والعَلاقات بين المكوِّنات التركيبيَّة، ولأجل أنَّ (أو) واقعةٌ في تراكيبَ خبريَّةٍ أو أمريَّة أو غيرِ أمريَّة، ويرتبطُ معناها بنوع التركيب الذي تطلبهُ، فإنْ كانت للشكِّ أو الإبهام أو التفصيل فإنَّها تقع في الخبر، وإنْ كانتْ للتخيير أو الإباحة تقع في الأمر، وهي تعطِف ما بعدَها على ما قبلها مِن مفرداتٍ أو جُمل، وإنْ كانت من الحروف الهوامل، فمعناه أنَّها ليست عاملةً ولا معمولة[٥].

ولِبيانِ أثرِ تلكَ المعاني في فهْمِ آلية التركيب اخترنا شاهدًا قرآنيًا تطرَّق إليه ابنُ هِشام وحمَلَ فيه (أو) على معنى الاستثناء؛ مع أنَّه يَحمِلُ في تأويلاته أكثرَ من دَلالةٍ للحرف (أو)، وهو قوله تعالى: ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِن طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمۡ تَمَسُّوهُنَّ أَوۡ تَفۡرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةٗ

(١) ينظر: الأزهية في علم الحروف، الهروي: ١٢٨، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: ٣/١٦٥-١٦٧.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٢٠٦، ومغني اللبيب: ١/٢٩٩، وشرح التصريح: ٢/١٧١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١/٣٩٨.

(٤) المصدر نفسه: ١/٤٣٦.

(٥) ينظر: معاني الحروف: ٥٤، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٣٩٦.

﴾[البقرة:٢٣٦]، ومقصدُ الآية التفصيل لِحُكمِ آليةِ دفْعِ المهور بعد الطلاق[١]، وسببُ نزول الآية أنَّ رجلًا من الأنصار تزوَّج امرأةً ولم يُسمِّ لها مهراً ثمَّ طلَّقها قبل أن يمسَّها، فاتضح من نصِّ الآية أنَّه لا إثمَ على الرجل إنْ طلقَ زوجته التي لمْ يمسَّها، ولو كان عَقْدُ القران خاليًا من تحديدِ مهرٍ لها، لكنْ على المُطلِّق دفعُ المُتعة في جميعِ الأحوال؛ إذ يقول تعالى بعدها: ﴿ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ ﴾[البقرة:٢٣٦][٢].

ولِأنَّ الآية تنطوي على حُكْمٍ شرعيٍّ يَضمنُ لِلمرأةِ المُطلَّقة حقَّها؛ لِذلك كانت لدقَّة تفسيرِ معاني الحرف (أو) لمساتُها في تحديدِ نمطِ التركيب، وهذه المعاني هي:

١- أنْ تكون (أو) على بابها من أنَّها لأحد الشيئين، ويصيرُ المعنى: (لا إثمَ عليكم إنْ طلقتم النساء سواء في مدَّةِ انتفاء المسيس، أو في مدَّة انتفاء المهر)، وعلى أثرِ معنى (أو) يكون التقدير: (وَلم تمَسُّوهُنَّ، وَلم تفرضوا لَهُنَّ فَرِيضَة)[٣]، بعطف الفعل (تفرضوا) على (تمسُّوا) ويكون مجزومًا بـ(لم) عطفًا على المجزوم قبله بها.

على أنَّ ابنَ هِشام لم يُرجِّحْ هذه الدلالة التي وجَّه بِها ابن عطيَّة (ت٥٤٢هـ) النَّصَّ الكريم؛ لأنَّه لا: "يَصحُّ نفيُ الجُنَاح عِنْد انْتِفَاء أحد الْأَمريْنِ"[٤]؛ إذ يُرفَع عن المُطلِّق الجُناح إذ انتفى المسيس وحدَه، لكنْ لا يُرفعُ عنه عند انتفاء تسمية المهر مع المسيس.

٢- أنْ تكون (أو) بمعنى (إلَّا) أو (حتَّى)، وهو المعنى الذي حملهُ عليه بعض المُحقِّقين- على ما ذكرهُ ابنُ هِشام-[٥]، بمعنى: "لا جُناح عليكم إنْ طلقتموهنَّ في مدَّةِ انتفاء المسيس[...] إلَّا وقتَ فرضِكم لَهنَّ مهرًا مسمًّى، فيثبتُ الجُناحُ حينئذٍ، وهو غرمُ نصفِ المهر المُسمَّى"[٦]، أي: بإثبات نصف المهر مع انتفاء المسيس؛ بِهذه الدَّلالةِ المُرجَّحة عند المفسرين يكون تقدير التركيبُ: (إلَّا أنْ تفرضوا)، على عدِّ الفعل المضارع منصوبًا بإضمار (أَنْ) عطفاً

---

(١) ينظر: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، ابن عاشور: ٤٥٧/٢.

(٢) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان، مقاتل البلخي: ٢٠٠/١، معاني القرآن وإعرابه: ٣١٨/١، والكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي: ١٨٩/٢-١٩٠.

(٣) ينظر: تفسير القرآن، السمعاني: ٢٤١/١، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣١٨.

(٤) مغني اللبيب: ٤٢٩/١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٤٢٩/١، والمقتضب: ٢٨/٢، والكشَّاف: ١٣٨، والبحر المحيط: ٢٤١/٢، والدُّرُّ المَصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي: ٤٨٧/٢.

(٦) حاشية الدماميني: ٢٦٠/١.

على مصدرٍ متوهَّمٍ؛ لِـ: " أنَّ ما انتصبَ بعد (أو) فإنَّه ينتصب على إضمار (أنْ) كما انتصب في (الفاء والواو) على إضمارِها"[١].

٣- أنْ تكون (أو) لِمعنى التسوية؛ أي: (لا جُناحَ عليكم إنْ طلقتموهنَّ ما لم تمسُّوهن سواءٌ أفرضتم لهنَّ مهرًا أم لم تفرضوا) بانتفاءِ الجُناح عن المُطلِّق بانتفاء المسيس وحدهِ سواء فَرَضَ المطلِّقُ المهر أم لم يفرضْه؛ وتبيَّنَ بذلك أنَّ جملة (تفرضوا) معطوفةٌ على جملةٍ محذوفةٍ تقديرها (فرضتم)، والفعل مجزومٌ بـ(لمْ) المحذوفة[٢]، "وَهَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا إِذَا عُطِفَ عَلَى مَجْزُومٍ، نَحْوَ: (لَمْ أَقُمْ وَأَرْكَبْ)، عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَجْعَلُ الْعَامِلَ فِي الْمَعْطُوفِ مُقَدَّرًا بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ"[٣]، فإنَّ (تفرضوا) عطفتْ على (فرضتم) المقدَّرةِ من دون (تمسُّوا)، ومع الحكمِ بِضعْفِهِ، لكنْ حسَّنهُ ذِكْرُ (لم) في التركيب قبله وهو (لم تمسُّوهنَّ)[٤].

٤- أنْ تكونَ (أو) بمعنى (الواو) في الدلالة على الجمع المُطلَق[٥]، وهو ما ذكره المبرِّد (ت٢٨٥هـ) بقوله: "وحقُّها أَنْ تكونَ فى الشَّكِّ وَالْيَقِين لأحد الشَّيْئَيْنِ، ثمَّ يَتَّسِعُ بهَا الْبَاب، فيدخلُها الْمَعْنى الذي في (الْوَاو) من الْإِشْرَاك على أَنَّهَا تخصُّ مَا لا تخصُّه (الوَاو)"[٦]، وعلى هذا المعنى يكون التقدير: (ما لم تمسُّوهنَّ وتفرضوا)؛ "أي مُدَّة انتفاءِ مجموعِ الأمرين"[٧] بأنْ يُفقدا جميعاً؛ أي: المسُّ وتسمية المهرِ، وحينها لا يكون لِلمُطلَّقةِ مَهرٌ، بل لَيسَ لها إلَّا المَتاع، وحمْلُ (أو) على معنى (الواو) لا يُقدَّر معهُ شيءٌ سِوى أنْ يُعطَفَ الفعلُ المضارع على سابقهِ المجزوم، فيكونُ مجزومًا أيضًا[٨].

٥- أنْ تكون (أو) بمعنى (إلى) في انتهاء الغاية، وأشارَ إليه ابن هِشام في الوجه التاسع من معاني (أو) بقوله: " مَن قَالَ فِي {أَو تفرضوا} إنَّه مَنْصُوب جوَّز هَذَا الْمَعْنى فِيهِ، وَيكون غَايَةً لنفي الجُنَاح لَا لنفي الْمَسِيس"[٩]؛ لِأنَّ غاية عدمِ الجُناح فرْضُ المَهر؛ ولِأنَّ غايةَ الشيءِ

---

(١) الكتاب: ٣/٤٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٢/٢٤١.

(٣) المصدر نفسه: ٢/٢٤١.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٢/٢٤١، والدُّر المصون: ٢/٤٨٧.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١/٤٠٣، ٤٢٩.

(٦) المقتضب: ٣/٣٠١.

(٧) حاشية الدسوقي: ١/١٨١.

(٨) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحدي: ١/ ٣٤٧، والبحر المحيط: ٢/٢٤١، والدُّر المصون: ٢/٤٨٧، واللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبلي: ٤/٢١٠، وروح البيان: ١/٣٧٠.

(٩) مغني اللبيب: ١/٤٣٣.

جُزؤه، ولا يقعُ الجُناحُ حتَّى يُفرَضَ المهر، فإنْ كُتِبَ المهرُ ثَبتَ الجُناح[١]؛ وزيادةً على إفادة (أو): "لزوم أحدِ الأمرين [كان] التنصيص على حصول أحدِهما عقيبَ الآخر، وأنَّ الفعلَ الأوَّلَ يمتدُّ إلى حصولِ الثاني"[٢] والتقديرُ المعنوي على هذه الدلالة: (إلى أنْ تفرضوا)؛ لِأنَّ "تقديرَ: (إلَّا) و(إلى) في موضع (أو) تقديرٌ لُحِظَ فيه المعنى من دون الإعراب، والتقدير الإعرابيُّ المُرتَّب على اللفظ أنْ يُقدَّر قبل (أو) مصدر، وبعدها (أنْ) ناصبةً للفعل، وهما في تأويلِ مصدرٍ معطوف بـ(أو) على المُقدَّرِ قبلها"[٣] كما هو الحال مع (أو) المُتضمِّنة معنى (إلَّا).

وهنالكَ رأي ذهبَ إلى إبقاءِ (أو) على حالِها في إثباتِ أحدِ الشيئين على أنْ يُحمَل معنى (الجُناح) على ما جاءَ في اللُّغة وهو (الثُّقل)، وأُريدَ به هنا لُزومُ المهر؛ لِثقله على كاهلِ المُطلِّق، ويكون المعنى: (لا مهرَ عليكم إنْ طلقتُم النساءَ ما لم تمسوهنَّ أو تفرضوا لهنَّ فريضةً)، فيكونُ (المهر) واقعًا بوجودِ أحد السببين؛ إمَّا المسيسُ أو الفرْض[٤]

وحُكِمَ على هذه الدَّلالات بصحةِ بعضِها وفسادِ الآخر، وكانت دلالة (أو) على معنى الاستثناء أو الغاية أرجحَ من العطف؛ لِبُعدِها عن خفاءِ المعنى، وتناسُبِها مع الآيات التي سبقتها أو لحقتها مما اختصَّتْ بِحُكمِ المُهور واقترانِها بالطلاق؛ إذ كانتْ هذه الآيةُ مُتمِّمةً لِأحكام تلك الآيات؛ وقد تقدَّمت على حُكمِ الطلاق قبلَ المسيس مع فَرْضِ الصداق، ولم يكن لِحكم الطلاق – سواء قبل المسيس أو بعده– قبلَ فرْضِ الصداق إلَّا هذه الآية التي كانت محطَّ دراستنا[٥].

في حين أنَّ (أو) العاطفةَ لمَّا جاءت في سياق النفي بنفيها كِلا المُتعاطفين؛ "لِأنَّ ما بعدها مشاركٌ لِما قبلها في المعنى الذي جِيءَ بِها لِأجلِه"[٦]؛ أوقعتِ السامعَ في إشكالٍ فيَتوهَّمُ أنَّها لِنفي أحدِهما وإثباتِ الثاني؛ بِسببِ إضمارِ أداةِ النفي مع المعطوف[٧].

وكانَ لتلك الدلالات أثرٌ في التركيب النَّحوي؛ إذ إنَّ (أو) في دلالتها على أحد الشيئين أو على معنى التسوية تُوجِبُ كون ما بعدها مجزومًا للعطف، وتُعلِّقُ جملةً فعليةً

(١) ينظر: حاشية الدسوقي: ١/١٨١.
(٢) شرح الرضي على الكافية: ٤/٧٥.
(٣) شرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٢/١٠٧.
(٤) ينظر: البحر المحيط: ٢/٢٤١، واللباب في علوم الكتاب: ٤/٢١٠.
(٥) ينظر: التحرير والتنوير: ٢/٤٥٨.
(٦) الجنى الداني: ٢٢٨.
(٧) ينظر: التحرير والتنوير: ٢/٤٥٨.

منفيةً (لم تفرضوا) بِجملةٍ فعليَّةٍ منفيَّةٍ كذلك وهي (لم تمسُّوا)، وأنَّها في دلالة الجمعِ المُطلقِ تعطِفُ الفعلَ بعدَها على المجزومِ من دون تقديرِ جازم، وزمن الفعل المعطوف في تلك الدلالات الثلاث ينقلبُ من الحاضر إلى الماضي باقترانه بـ(لم).

وأمَّا دلالتها على الاستثناء أو انتهاء الغاية فيوجبانِ تقديرَ حرفٍ موصولٍ مصدريٍّ ناصبٍ للفعل، على الرغم من أنَّ (أو) تبقى على عطفِها؛ فإنَّها تعطفُ مُفردًا، وهو المصدرُ المؤول (أنْ تفرضوا) على مفردٍ وهو المصدرُ المُقدَّر، والاستثناء منقطع؛ لأنَّ الصَّداق ليس جزءًا من الطلاق، وعند تقدير المصدر المؤول يبقى الحدث ويتخلَّص زمن المضارع إلى الاستقبال؛ لاقترانه بـ(أنْ)[1].

المطلب الخامِس: دلالة الحرف (بل)

قَبلَ الشُّروعِ في بيانِ أثرِ حرفِ المعنى (بَلْ) في التركيبِ لا بُدَّ مِن توضيحِ المعنى الأوسعِ الذي يؤدِّيه هذا الحرفُ وهو (الإضراب)، يقولُ المبرِّد (ت٢٨٥هـ): "(بل) ومعناها الإضرابُ عنِ الأوَّلِ والإثباتُ للثاني"[2]؛ أي: "أنَّها لتركِ شيءٍ مِنَ الكلامِ وأخْذِ غيرِهِ"[3]، ويقولُ الشريفُ الجرجاني (ت٨١٦هـ): "الإضرابُ: هو الإعراضُ عنِ الشِّيءِ بعدَ الإقبالِ عليه، نحوُ: (ضربتُ زيدًا بلْ عمرًا)"[4]، سواءٌ كان ذلك الكلامُ منفيًّا أو موجبًا[5]؛ لذلكَ كانَ تقسيمُهم للإضرابِ عِندَ دخولِ حرفِهِ على الجملةِ على نوعين:

١- إضرابٍ إبطاليّ، وهو: "الذي يَقتضِي نَفْيَ الحُكمِ السابِقِ في الكلام قبل (بَلْ)، والقطْعَ بأنَّه غيرُ واقعٍ، ومُدَّعيْهِ كاذبٌ، والانصرافُ عنه واجبٌ إلى حُكمٍ آخرٍ يجيءُ بعدها"[6]، نحوُ قولهِ تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ ﴾[المؤمنون:٧٠].

---

(١) ينظر: أسرار العربية، عبد الرحمن بن أبي الوفاء:٢٨٨.

(٢) المقتضَب: ١٥٠/١.

(٣) حروف المعاني والصفات، الزجَّاجي: ١٤، وينظر: الخلاف النحوي في الأدوات،عامر بلحاف: ٢٣٦.

(٤) التعريفات، الشريف الجرجاني: ٢٧.

(٥) ينظر: شرح المفصَّل: ٢٦/٥، وشرح الأنموذج في النحو، الأردبيلي: ٣٢٨.

(٦) النحو الوافي، عباس حسن: ٦٢٣/٣، وينظر: معاني النحو: ٢٢٣/٣.

٢- إضرابٍ انتقاليّ: "يقتضي الانتقالَ مِن غرضٍ قبل الحرفِ (بَلْ) إلى غَرَضٍ جديدٍ بعده، مع إبقاء الحُكْمِ السابِق على حالهِ، وعدمِ إلغاءِ ما يقتضِيَه"(١)؛ نحوُ قولهِ تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾﴾[الأعلى: ١٤-١٦].

ويؤدَّى الإضرابُ بعدةِ أحرفٍ، وضعيَّةً واستعماليَّة؛ قال البصريونَ: "(بَلْ) معناها الإضرابُ[...]، والأصلُ في كلِّ حرفٍ أنْ لا يُدلَّ إلَّا على ما وضِع له، ولا يدلُّ على معنى حرفٍ آخر"(٢)؛ وهو أصلُ حروفِ الإضرابِ؛ لإنَّ الإضرابَ بهِ يكونُ مع الجمَلِ والمفرداتِ، في حينِ أنَّ حصولَ الإضراب مع (أمْ المنقطِعة، وأو) مقتصِرٌ على دخولِهما الجملَ، فضلًا عن انحِسارِ استعمالِهما في أحدِ نوعَي الإضراب، فلا تستعمَلُ (أمْ) إلَّا في الإضرابِ الانتقاليِّ، و(أوْ) عكسُها؛ إذ تُسْتعمَلُ في الإبطاليِّ لا غير(٣)؛ وهذانِ الحرفانِ يؤدِّيانِ معنى الإضرابِ على أنَّه معنًى ثانٍ غيرُ معناهما الوضعيِّ؛ وليسَ الحرفُ (بَلْ) المختصُّ بِدَلالةِ الإضرابِ الرئيسِة مُقيَّدًا باتباعِ تركيبٍ خاصٍّ، أذْ يتلوهُ جملةٌ ومفردٌ بناءً على تفرُّعِ (الإضرابِ) إلى دَلالاتٍ أُخرى، وحينَ يُقصَدُ الإضرابُ الإبطاليُّ أو الانتقاليُّ يكونُ (بَلْ) حرفَ ابتداءٍ غيرَ عاملٍ، داخلًا على جملةٍ (اسميَّةٍ أو فعليَّة) مُستأنفة؛ أيْ: لا محلَّ لها مِنَ الإعراب؛ لإبطالِ معنى الجملةِ قبلَ (بَلْ)، أو للانتقالِ إلى ما بعد (بَلْ) واستئنافِه دونَ إبطالِ ما قبلَه(٤)، وأمَّا إنْ قُصِدَ إثباتِ ما بعدَ (بَلْ) معَ سلْبِ الحُكمِ عمَّا قبلَها حتَّى كأنَّه مسكوتٌ عنه على أنَّه إمَّا حادثٌ أو لم يَحدُثْ، فيكونُ مدخولُ (بَلْ) مفردًا، وهي حرفُ عطفٍ مؤدَّاه إشراكُ المُتعاطِفينِ بالحُكمِ الإعرابيّ، وحالُ ما قبلَها إمَّا أنْ يكون (إيجابًا أو أمرًا)؛ أي: خبرًا أو إنشاءً فتُزيلُ الحُكمَ عنهُ(٥)، وقيلَ: "تجعلُ ما قبلَها كالمسكوتِ عنه، فلا يُحكَمُ عليهِ بشيءٍ، وإثبات الحُكمِ لِما بَعدَها"(٦)، نحوُ: (جاءَ محمَّدٌ بَلْ خالدٌ)، فالمُتكلِّم يُريد إثباتَ مجيءِ (خالد)، ويَسكتُ عن حالِ (مُحمَّد) في المجيء، وتقول: (أكرِمْ سالمًا بَلْ خالدًا)، فتُضْرِبُ عَنْ إكرامِ (سالم)، وتأمرُ

(١) النحو الوافي، عباس حسن: ٦٢٣/٣، وينظر: معاني النحو: ٢٢٣/٣.

(٢) الإنصاف: ٣٨٤.

(٣) ينظر: معاني النحو: ٢٢٣/٣.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ١٨٦/٢، والمنصِفُ من الكلام على مغني ابن هشام، الشُّمُنِّيّ: ٢٥٨/١.

(٥) ينظر: الجنى الداني: ٢٣٦-٢٣٧، وشرح الأنموذج: ٣٢٩، التعادل في العربيَّة- دراسة صوتية، صرفية، نحوية-، د. ابتسام ثابت: ٢٤٩.

(٦) مغني اللبيب: ١٨٧/٢.

المُخاطبَ بإكرامِ (خالد)[١]، و(خالد) اسمٌ معطوفٌ في الحالتينِ، الأوْلى بالرفعِ على فاعل المَجيء، والثانية بالنَّصب على من وقعَ عليهِ الإكرام.

أو يكونُ مدخولُ (بَلْ) مفردًا أيضًا، وهي حرفُ عطْفٍ إذا أرادَ المُتكلِّمُ: "تقريرَ ما قبلها على حالتِه، وجعلَ ضدِّه لِما بعدَه، نحوُ: (ما قامَ زيدٌ بَلْ عمرو) و(لا يَقمْ زيدٌ بَلْ عمرو)"[٢]على أنْ يُصدِّرَ كلامَه بـ(نفي أو نهيّ) كما مرَّ، فيُقرَّرُ حُكمُ نَفي القيامِ لـ(زيد)، ويُثبَتُ لـ(عمرو)، والاسمانِ مرفوعان بالتعاطُف؛ لِأنَّ (بَلْ) لِعطف المفردِ (عمرو) على المفردِ (زيد) وهو الواقعُ فاعلًا[٣].

ويعرِضُ ابنُ هِشام إجازةَ المُبرِّد (ت٢٨٥هـ) لمعنًى آخر وهو: " أنْ تكونَ ناقلَةً حُكمَ النفي والنَّهي لِمَا بعدَها"[٤]، في نحوِ: (ما زيدٌ قائمًا بل قاعدًا)، وبناءً على اختلافِ توجيهِ دَلالتها أقرَّ ابنُ هِشام صِحة تنويعِ التقديرِ في تركيبِ مدخولِهَا (بَلْ قاعدًا)، أو (بَلْ قاعدٌ)، فعلى رأيِّ المبرِّد تكونُ (بَلْ) إضرابيَّة، بأنَّ الغلَطَ في الاسمِ المعطوفِ عليهِ، فلا يُحكَمُ على زيدٍ بثبوتِ القيام ولا عدمِه، بَلْ يُحكَمُ عليه بانتفاءِ القعود؛ لِأنَّ (بَلْ) نقلتْ نفيَ (مَا) إلى مدخولِها، فينتفي ما قبلَها إضرابًا وسكوتًا عنه، وينتفي ما بعدَها إثباتًا له؛ لأنَّ التقديرَ المعنويَّ: (بلْ ما هو قاعدًا)؛ لِأنَّك أضربتَ عن منفيٍّ إلى منفي، على أنَّ (بَلْ) حرفُ عطْفٍ عطفَ مفردًا على مفردٍ؛ لِذا جازَ نصبُ (قاعدًا)[٥]؛ "لِإنَّ المعطوفَ على خبرِ (ما) ليسَ موجبًا، فلم يتعيَّنْ رفعُه بل وجبَ النَّصب"[٦]، فكونُه منفيًّا بعد النفي صحَّ عملُ (مَا) فيه، وأنَّ مَن اعترضَ على النَّصبِ عطفًا على خبرِ (ما) بأنَّ عمَلها ينتقِضُ بِزوالِ نفيها وانتقاله، ووجِّه بأنَّ انتقاضَ نفيها جاء بعد مضيِّ العمل، كما ادُّعيَ بأنَّ (مَا) لا تعملُ عندَ انتقاضِ النفي، فلا تنصِبُ الخبرَ بعدها إذا كانَ موجبًا؛ لِكونِ (بَلْ) تصيرُ بِمنزلةِ (إلَّا) في المعنى؛ ولهذا كانَ ترجيحُ وجهِ النَّصبِ بالنفي المُكَرَّر.

والوجهُ الراجحُ عندَ االجمهور أنْ تكونَ (بَلْ) للإضرابِ الإبطاليِّ، فتقولُ: (ما زيدٌ قائمًا بَلْ قاعدٌ) لا غير، بالإضرابِ عنِ الأوَّلِ وهو قيامُ زيدٍ والإثباتُ لقعوده[٧]، فتقِرُّ بقعودِ زيدٍ

---

(١) ينظر: معاني النحو: ٢٢٤/٣.

(٢) مغني اللبيب: ١٨٧/٢.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٢٣٦، وأوضح المسالك إلى ألفية، ابن هِشام: ٣٨٧/٣.

(٤) مغني اللبيب: ١٨٨/٢.

(٥) ينظر: شرح المفصَّل: ٢٧/٥، وشرح الأنموذج في النحو: ٣٢٨، ومعاني النحو: ٢٢٦/٣.

(٦) الأشباه والنظائر، السبكي: ٢١٧/٢.

(٧) ينظر: الأشباه والنظائر: ٢١٦/٢-٢١٧، وأوضح المسالك:٣٨٧/٣، المنصف: ٢٥٩/١.

لِنفي قيامه، وعِلَّةُ نصبِ خبرِ (ما) النافيةِ؛ كونها حِجازيَّةً مُشبَّهةً بـ(ليسَ)، ولمَّا كانتْ (بَلْ) بمنزِلةِ (إلَّا) في النَّفي لم يجِبْ لِمَا بعدها إلَّا الرفع[١]، وبناءً عليه تكون (بَلْ) حرفَ ابتداءٍ يُستأنفُ الكلامُ بعده، فيُقدَّرُ المبتدأُ في التركيب و(قاعدٌ) خبرًا له، وتقول: (بَلْ هوَ قاعدٌ)، على أنَّ ما جاء بعدَ (بَلْ) الابتدائيَّة جملةٌ لا مُفرد، ولا يجوزُ نصبُه، وإنْ سمَّاهُ ابن مالك (ت٦٧٢هـ) (معطوفًا) فهو على سبيل المجاز لا الحقيقة[٢].

نستشِفُّ ممَّا سبقَ أنَّ الحرفَ الثنائي (بَلْ) وإنْ كانَ للإضرابِ لكنَّه متضمِّنٌ لِدَلالاتٍ أخر تظهرُ في التراكيبِ التي تحتويه، فهو حرفٌ غيرُ مختصٍّ- يدخلُ المفرداتِ والتراكيب-؛ ولذلكَ لم يعمَل، والمِثالُ (ما زيدٌ قائمًا بَلْ قاعدًا، أو بَلْ قاعدٌ) يؤكد تنوِّعِ التراكيبِ بتنوِّعِ الدَّلالات، فلو أراد المتكلِّم السكوتَ عمَّا قبلَ (بَلْ) بعدمِ إقرارِهِ ونقل حُكمِ النفي إلى ما بعدها فيضرِبُ عن الفعلِ وحرفِ النفي، ويكونُ الحرف (بَلْ) للعطفِ، من بابِ عطفِ المفردِ المنصوبِ على المفرد، و"مذهبُ الجمهورِ: أنَّها لا تفيدُ نقلَ حُكمِ ما قبلَها لِما بعدَها إلَّا بعدَ الإيجابِ والأمر؛ نحوُ: (قامُ زيدٌ بَلْ عمرو)، و(اضربْ زيدًا بَلْ عمرًا)"[٣].

ولو أرادَ المتكلِّمُ إبطالَ حُكمِ النفي لِمَا قبلَ (بَلْ) وإثباتَ نقيضه لِما بعدها فيلزَمُ أنَّ ما بعدَ (بَلْ) جملةٌ اسميَّةٌ مقدَّرةُ المبتدأ، و(قاعد) خبره المرفوع؛ لأنَّ (بَلْ) حرفُ ابتداءٍ يُستأنفُ الكلامُ بعدَه؛ ولأنَّ الإضرابَ وقعَ على القيامِ دونَ حرفِ النفي[٤].

وإنْ كان الأردبيليُّ (ت٦٤٧هـ) قد ألمحَ إلى أمرٍ دقيقٍ ساقَ معهُ المِثال الآتي: وهو (ما جاءني بكرٌ بَلْ خالدٌ)، إذ يقول: "وهذا يحتمِلُ الوجهينِ: أنْ يكونَ المعنى: (بَلْ ما جاءني خالدٌ، وجاءني بكرٌ) وحينئذٍ يكونُ الإضرابُ عن الفِعلِ مع حرفِ النفي، والثاني: أنْ يكونَ المعنى: (بَلْ جاءني خالدٌ، وما جاءني بكرٌ) وحينئذٍ يكونُ الإضرابُ عن الفعلِ دونَ حرف النفي"[٥].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو، ابن السرَّاج: ٩٤/١، وعلل النحو: ٢٦١، وارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، أبو حيان: ١٢٠٢، وشرح الكافية الشافية: ٨٣/١، وحاشية الصَّبَّان: ١٣١/٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيَّان: ٢٧٤/٤، وحاشية الصَّبَّان: ١٣١/٣.

(٣) أوضح المسالك: ٣٨٧/٣.

(٤) ينظر: شرح الأنموذج: ٣٢٨، ومعاني النحو: ٢٢٦/٣.

(٥) شرح الأنموذج: ٣٢٨، ومعاني النحو: ٢٢٦/٣.

ويمكنُ أنْ نُطبِّقَ كلامَهُ على مِثالِ ابنِ هِشام: (ما زيدٌ قائمًا بَلْ قاعدًا) باحتمالِ وقوعِ الإضرابِ على القيامِ مَنفيًّا؛ أي: الإضرابُ عن الفعلِ وحرفِ النَّفيّ، على معنى: (زيدٌ قائمٌ وما زيدٌ قاعدًا)، واحتمالُ وقوعه على القيامِ وحده؛ أي: على الفعلِ دونَ حرفِ النَّفيّ، على معنى: (ما زيدٌ قائمًا بَلْ قاعدٌ).

الخاتمة

بعد الانتهاء من البحث لا بدَّ من عرضِ أهمِ نتائجه وهي كالآتي:

❖ إنَّ لِـدَلالاتِ (الفاء) على (التشريك، والاستئناف والسببيَّة) تأثيرُ في طبيعةِ التركيبِ، فحينَ تأتي للتشريك فإنَّها تدخل على نوعي التركيب المفردِ والجملة، وتكون عاطفة، ويأخذ ما بعدها إعراب ما قبلها (رفعًا ونصبًا، وجرًّا، وجزمًا)، وحينَ تكونُ للاستئناف تدخل على الجمل وتعطفها؛ لذا يجب تقدير مبتدأٍ قبل الفعل المذكور بعد (الفاء)، ويكونُ التركيب كله جملةً مرفوعة على الابتداء، وأمَّا معنى السببية فيطلب تركيبًا إنشائيًّا سابقًا لـ(الفاء)، وبناء عليه ينتصب مدخولها الفعلي بها.

❖ أسْهمَ تعدُّدُ معاني (الواو) بين (الاستئناف، والجمع المطلق، والمصاحبة) في إنشاء أنماطٍ تركيبيَّةٍ مُختلِفة؛ لأنَّها عِندَ الاستئناف تدخل على جملة غيرِ متعلِّقة بما قبلها، ويجب تقدير مبتدإٍ حال كون المدخولِ فعلًا، وتدخل مع الجمع المطلق على الفعل مباشرة وتعطفه على ما قبله من باب عطف الجمل الفعليَّة، وأمَّا مع المصاحبة فتدخل على الفعل وتنصبه بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا مع (واو) المعية ؛ وتكون مِن عطف المفردات.

❖ فإنَّ لِـدَلالتَي (أمْ) الاستفهامية على (الاتصال، والانقطاع) في شاهدٍ واحِد أثرهُ في التركيب؛ إذ أنَّ دلالتها على معنى الاتصال بقصد التشريك يجعلُها عاطفةً بين الجمل، ودلالتها على معنى الانقطاع يجعلُ ما بعدها جملة مستأنفةٍ.

❖ ظهر أنَّ تضمُّن (أو) في شاهدٍ قرآنيٍّ خمسةَ معانٍ: (التخيير، والتسوية، والتشريك، والاستثناء، وانتهاء الغاية) له تأثيره في التركيب؛ إذ عندَ إرادة التخيير والتسوية يكون الحرف عاطفًا بين الجملتين على تقدير حرف نفي لِما بعدها، ومع معنى التشريك فهي عاطفة ما بعدها من الجمل على ما قبلها من دون تقدير حرف للنفي مع المعطوف، وعندَ إرادةِ معنى الاستثناء وانتهاء الغاية يجب تقدير حرفٍ موصول مصدريٍّ ناصب للفعل بعدها، وبناءً عليه تكون (أو) عاطفة للمفردات.

ثبت المصادر

أوَّلًا: الكتب المطبوعة

❖ ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. عثمان رجب محمَّد، ومراجعة: د. رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت.

❖ الأزهية في علم الحروف، الهروي، علي بن محمد النَّحوي (ت٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٣ ،١٩٩٣م.

❖ الأشباه والنظائر، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١،١٩٩١م.

❖ أسرار العربية، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٥م.

❖ الأصول في النحو، ابن السرَّاج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة– مصر، ط١، ٢٠٠٩م.

❖ إعراب القرآن الكريم، أحمد عبيد الدعاس– أحمد محمد حميدان – إسماعيل محمود القاسم، دار المنير، ودار الفارابي، دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.

❖ الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م.

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. جودة مبروك محمد مبروك، ومراجعة: د. رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر،، ط١، ٢٠٠٢م.

❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابمن مالك، ابن هِشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ومعه (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك)، محمد محيي الدين عبد الحميد (ت١٣٩٢هـ)، دار الفكر، بيروت– لبنان، د.ط، د.ت.

❖ البحر المحيط، أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق: د. زكريا عبد المجيد النوقي، ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

❖ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء محب الدِّين عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة – مصر، د.ط، ١٩٧٦م.

❖ تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، محمد الطاهر بن محمد ابن عاشور (ت١٣٩٣هـ)، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، د.ط، ١٩٩٧م.

❖ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيَّان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دشق- سوريا، (من ج١ - ج٥) ، ودار كنوز إشبيليا، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٩٧-٢٠١٣م.: التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، ط١٩٩٨،٢م.

❖ التعادل في العربيَّة- دراسة صوتية، صرفية، نحوية-، د. ابتسام ثابت محمد، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد- العراق، د.ط، ٢٠٠٩م.

❖ التعريفات ، علي بن محمَّد الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة – مصر، د.ط، د.ت.

❖ تفسير القرآن، أبو المظفر، منصور بن محمد السمعاني (ت٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط١، ١٩٩٧م.

❖ التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت –لبنان، ط٣، ١٩٩٩م.

❖ تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان البلخي (ت١٥٠هـ)، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٢م.

❖ جامع البيان في تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١،٢٠٠٠م.

❖ الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨٥م.

❖ الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد، بدر الدين حسن بن القاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق : د. فخر الدين قباوة – أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٢م.

❖ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هِشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، محمد بن أحمد المالكي الدسوقي (ت١٢٣٠هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٩م.

❖ حاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هِشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، أحمد بن أحمد السجاعي (١١٩٧هـ)، ويعقبهما (شرح وإعراب شواهد القطر)، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت٩٧٧هـ)،عناية وتقديم: قاسم محمد آغا النوري، مكتبة دار الفجر، دمشق- سوريا، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠١٩م.

❖ حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصَّبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ومعه شرح شواهد العيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر، د.ط، د.ت.

❖ حروف المعاني والصفات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨٤م.

❖ الخلاف النحوي في الأدوات، عامر فائل محمد بلحاف ، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط١، ٢٠١١م.

❖ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، أ. محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة- مصر، د.ط، د.ت.

❖ الدُّرُّ المَصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين، أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق- سوريا، د.ط، د.ت.

❖ ديوان جميل (شاعر الحب العذري)، جميل بن عبد الله بن المعمَّر (ت٨٢هـ)، جمع وتحقيق: د. حسين نصَّار، دار مصر للطباعة، مصر، د.ط، ١٩٧٩م.

❖ ديوان الحطيئة، أبو مُليكة جرول بن أوس (ت٤٥هـ)، شرح ابن السكيت والسجستاني، تحقيق: نعمان أمين طه، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة- مصر، د.ط، د.ت.

❖ روح البيان في تفسير القرآن، أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي (ت١١٢٧هـ)، دار الفكر، بيروت- لبنان، د.ط، د.ت.

❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد الأشموني (ت٨٣٨هـ)، ومعه عدَّة السالك، المسمَّى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، منشورات ذوي القربى، قم- إيران، ط١، ١٩٧٢م.

❖ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبو عبدالله بدر الدين محمد بن جمال الدين (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

❖ شرح الأنموذج في النحو للزمخشري، الأردبيلي، محمد بن عبد الغني (ت٦٤٧هـ)، دراسة وتحقيق: عدنان جاسم محمد الهزيماوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٢، ٢٠١٥م.

❖ شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله الوقَّاد (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٢، ٢٠٠٦م.

❖ شرح الدماميني على مغني اللبيب، بدر الدين محمد بن ابي بكر الدماميني (ت٨٢٨هـ)، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، منشورات ذوي القربى، قم- إيران، ط١، ١٨٣٤م.

❖ شرح الرضي على الكافية، نجم الدين محمَّد بن الحسن رضي الدين الاستراباذي (ت٦٩٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي- المغرب، ط٢، ١٩٩٦م.

❖ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ومعه كتاب (منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب)، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، د.ط، ٢٠٠٩م.

❖ شرح شواهد المغني، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، وذُيِّل بتصحيحات وتعليقات: للعلَّامة الشنقيطي، محمد محمود ابن التلاميد التركزي (ت١٣٢٢هـ)، منشورات ذوي القربى، قم- إيران، ط١، ٢٠١٢م.

❖ شرح الكافية الشافية، ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن عبد الله الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري، دار صادر، بيروت- لبنان، د.ط، د.ت.

❖ شرح المفصَّل للزمخشري، ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١،٢٠١١م.

❖ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط٤، ١٩٩٠م.

❖ علل النحو، ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، ط١، ١٩٩٩م.

❖ العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (٤٧١هـ)، شرح: خالد الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله (ت٩٠٥هـ)، تحقيق وتعليق: أ.د. محمد بن حسن بن عثمان، دار الصفوة، القاهرة- مصر، ط١، ٢٠٠٢٠م.

❖ الفروق النحوية في اللغة العربية- دراسة في وظائف المفردات-، شهاب أحمد إبراهيم، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد- العراق، ط١، ٢٠٠٩م.

❖ الكتاب، سيبويه ، أبو بِشْر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط٣، ١٩٨٨م.

❖ الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، اعتنى به وخرَّج احاديثه وعلَّق عليه: خليل مأمون

شيحا، وعليه تعليقات كتاب (الانتصاف) فيما تضمَّنه كتاب (الكشَّاف) من الاعتزال، الإمام ناصر الدِّين ابن منير المالكي، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ط٣، ٢٠٠٨م.

❖ الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي (ت٤٢٧هـ)، تحقيق: محمد الطاهر بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٢م.

❖ اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي (ت٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

❖ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق – سوريا، ط١، ١٩٩٥م.

❖ المُحرِّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

❖ معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرمَّاني (ت٣٨٤هـ)، حققه وخرج حديثه وعلق عليه: عرفان بن سليم العشا، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، د.ط، د.ت.

❖ معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي– محمد علي النجار– عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د.ت.

❖ معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شبلي، عالم الكتب، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٨٨م.

❖ معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار السلاطين، عمَّان– الأردن، ط١، ٢٠١٠م.

❖ المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، د.عبد العزيز عبده أبو عبدالله، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلام والمطابع، طرابلس– ليبيا، ط١، ١٩٨٢م.:

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١هـ)، وبهامشه: شرح الخطيب على مغني اللبيب، د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب، دار المصور العربي، بيروت– لبنان، د.ط، د.ت.

❖ المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرِّد الأزدي (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة– مصر، د.ط، ١٩٩٤م.

❖ من أسرار الجملة الاستئنافية –دراسة لغوية قرآنية، د. أيمن عبد الرزاق الشَوا، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق– سوريا، ط١، ٢٠٠٩م.

❖ من أسرار حروف العطف في الذكْر الحكيم–الفاء وثمَّ–، د. محمد أمين الخضَري، مكتبة وهبة، القاهرة– مصر، ط١ ،١٩٩٣م.

❖ المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، الإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشُّمُنِّيِّ (ت٨٧٢هـ)، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٧١م.

❖ النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، مصر، ط٣، د.ت.

❖ نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د. مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر، الجيزة– مصر، ومكتبة لبنان، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٧م.

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

❖ الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، د.أحمد محمد صيرة، د.أحمد عبد الغني الجمل، د. عبد الرحمن عويس، تقدمة وتقريظ: أ. د.عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٤ م

ثانيًا: الرسائل والأطاريح الجامعية

❖ أثر دلالات حروف العطف في التفسير– دراسة نحوية دلاليَّة ، طارق قريش، أطروحة دكتوراه، بإشراف: أ.د. صلاح الدين رزَّال، جامعة محمد لمين باغين، سطيف ٢، الجزائر، ٢٠١٨/٢٠١٧م.

❖ حروف الجر بين المعاني والوظائف، بن الشيخ هيبة، رسالة ماجستير، بإشراف: د.عبو لطيفة، جامعة بلقايد، تلمسان– الجزائر، ٢٠١٦–٢٠١٧م.